

رغم مضي عامين على قرار مجلس الوزراء بإنشائها

مطربين سعوديين: «التجارة» تتحمل مسؤولية تأخير إنشاء هيئة تسيير الصادرات السعودية

الخبيفر: طموحنا بإنشاء وزارة للتجارة الدولية ولم نستطع إنشاء هيئة!



الزعيم المؤيد خلال لجانته الشورى



أسامة العيسى:
عضو لجنة
الصادرات بغرفة
الرياض، شركة
حمد العيسى
وأولاده



خالد الحصان:
عضو لجنة
الصادرات
بغرفة الرياض،
مجموعة أنفال
للتجارة الدولية



عبدالله الخبيفر:
نائب رئيس
لجنة الصادرات
بغرفة الرياض،
الشركة السعودية
للصادرات الصناعية



أحمد الكريديس:
عضو مجلس إدارة
غرفة الرياض ورئيس
لجنة الصادرات
بغرفة الرياض،
مجموعة سك الدولية

■ جاء قرار إنشاء هيئة لتخمية الصادرات السعودية لتحل محل إدارة المعارض والأسواق الدولية وإدارة تنمية الصادرات التابعتين لوكالة التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة ، إلا أن إبراك الجهات المختصة بتقنين القرار لم يكن بحجم إبراك المقام السامي بأهمية الدفع بالمنتج السعودي للأسواق الخارجية من خلال إقراره بإنشاء الهيئة، فثقافة بعض الإدارات الحكومية المرتبطة بالشأن الاقتصادي لا تزال ثقافة استيراد ولم تستوعب بعد ثقافة التصدير " ذلك ما أكدته مصدرون اجتمعوا في ندوة خصصتها "الرياض" لتناول أهم أوضاع التصدير الحالية - استضافتها غرفة الرياض - جازمين بأن التأخر في إنشاء هيئة الصادرات لا زال يحرم المصانع من التوسع وتقوية البنية الصناعية في المملكة ، مستشهدين بالقيمة الإجمالية المنخفضة لصادرات المملكة غير التبرولية خلال شهر يوليو من العام الجاري ٢٠٠٩ م، والتي سجلت انخفاضاً بنسبة قدرت بـ ٢٤ في المائة مقارنة بما سجلته في الشهر ذاته من العام الماضي ٢٠٠٨ م ، محذرين من أن الهيئة وما لم يتم تفعيلها في الحال فلن ترى الإستراتيجية الوطنية الصناعية النور، فيما حملوا وزارة التجارة والصناعة مسؤولية التقاعس عن إبتنائها ما لم يصدر منهم بيان يبرر أسباب التأخر والتي لا تزال مجهولة تماماً بالنسبة للقطاع الصناعي والتصديري.

المجتمعون في ندوة "الرياض" أكدوا كذلك أن الملاحق التجارية في سفارات المملكة في الخارج لم يكن لها أي نشاط لدعم الصادرات السعودية ، أمور كثيرة وجهات حكومية وشركات كبرى ساهمت في وضع العوائق أمام التصدير - بحسب ما ألقى به المجتمعون في ندوة "الرياض" :
"الرياض" : عامان كاملان مضيا على إقرار مجلس الوزراء بإنشاء هيئة وطنية للصادرات ولم يتم تفعيلها، هل هو تقاعس من قبل جهات أم أفراء ، أم بسبب قدرات فنية أو تصديرية أو بنحوية لا تزال غير مهياة للقيام بهذا الدور الكبير؟

الخبير: كل الظروف الإدارية والفنية المرتبطة بالتصدير مهياة ، والهيئة أهدافها واضحة ، وصدر من أجلها مرسوم ملكي إلا أنه لم نثنى جديد ، لدينا بنية صناعية ترخر بمنتجات كسبت ثقة في الخارج قبل القلة المحلية ، والقضية فقط قضية قرارات بيد أشخاص من داخل وزارة التجارة والصناعة ، مطالباتنا بإنشاء الهيئة استنفذت خمس سنوات من الوقت، عن طريق مجلس الغرف السعودية ومركز تنمية الصادرات بتحركات مملوسة من الدكتور عبد الرحمن الزامل رئيس مجلسه التنفيذي وحتى صدر قرار

مجلس الوزراء بإنشائها ، والآن نطالب لكي يتم تفعيلها . هذا شيء غير منطقي ، مجلس إدارة الهيئة المنتظرة منتهى من تشكيكه وفيه قطاعات هم مندوبون للوزارات وشركة الصادرات السعودية ومجلس الغرف وأربعة من رجال الأعمال المصنعين يتم ترشيحهم من قبل وزير التجارة والصناعة ، فمن ناحية تشريعية النظام موجود ولم يتبق سوى تسمية أمينها العام ومقرها وميزانيتها لتباشر العمل ، ولا أعتقد أن هذه التشكيلات عائق خصوصاً وأن الحكومة أقرتها والجو الاقتصادي مناسب والمصانع في حاجتها منذ وقت ، ولن أعطيها أي عذر في عدم قيامها حتى الآن ، وأحمل وزارة التجارة والصناعة مسؤولية البطء في قيام الهيئة ، ما لم يصدر منهم سبب مقنع يوضح أسباب التأخر في قيام الهيئة، وتأمل عبر "جريدة الرياض" أن يصل صوتنا للمسؤولين ويترجمون علينا بالإجابة على سؤال ننتظر إجابته منذ أول يوم أقر فيه مجلس الوزراء إقامة الهيئة ، وعلى من يقع على كتفهم إجازة وتجهيز وتفعيل القرار أن يعملوا على ذلك ، وهم يعون تماماً أهمية اللحاق بالركب في زمن المتنافسة والأزمات الاقتصادية.

الكريديس: لا أجزم بوجود سبب جوهري يمنع الهيئة أن تبدأ بأدوارها ، وحتى وإن وجد عوائق ، فكيف يمكن حلها بدون وجود جهة إدارية تتبع للهيئة طالما لم يتم التحجيز لقيامها أصلاً ، من الضروري أن ترى الهيئة النور سريعاً ، فهناك عوائق تواجه الصادرات وبدون الهيئة لا يمكن حلها ، من جهة أخرى لا نستطيع الجزم بأن القرار نال نصيبه من البيروقراطية ، وقد يرى القائلون على الهيئة أن تكون بشكل مكتمل الجوانب، ولكن متى يتم ذلك ، لا نعلم.

الحصان: قرار إنشاء الهيئة بحاجة لإمكانات وألية واضحة للتنفيذ ، والتجارة لديها مهام وهموم أخرى كالإستراتيجية الصناعية ، وهذا تبرر أهمية أن ترى الهيئة النور عاجلاً لتقوم بمهامها في خدمة الصادرات ولتزيح عن الوزارة عبء القيام بهذا الدور مع مسؤولياتها الأخرى التي تضطلع بها ، المطلوب الآن وعلى الأقل أن يتم التحرك الفوري من ناحية تعيين أعضاءها وأن تقوم "التجارة" بالإفصاح عن خطة التفاعل مع الهيئة.

العيسى: نحن كمصدرين نعلق أماننا بوزير التجارة والصناعة، ونتوقع منذ أن يكون خيرة الناس في تفهم الوضع وأهمية قيام الهيئة ، وهو تاجر قبل أن يكون وزير للتجارة ويعرف مدى أهمية ذلك ولا نشك في أن الوزير يشاطرنا الطموح لما فيه صالح التنمية.

"الرياض" : من ملامح إنشاء الهيئة

العناية بشؤون تنمية الصادرات غير التفضيلية ، وفق المشاركة في إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية والتطوير المستمر للسياسات والتشريعات التي تضمن تحقيق أهداف برامج تنموية الصادرات وخطتها ، من أين يجب أن يبدأ العمل حيال ذلك ، وهل لا بد من الهيئة

للخوض في شؤون هذه الملامح ، وهل لاجتكم تعمل للمشاركة في ذلك ؟

الخبير: نحن ككعبة تهتم بشؤون الصادرات أنشأتها منذ حوالي الأربعة أشهر فقط ، واللجنة لن تستطيع المشاركة في هذه السياسات ، لا بد من هيئة حكومية تستطيع إصالح أصواتنا لصاحب القرار ، فاللجنة أنشأتها لتعزيز خطوات إنشاء الهيئة وللإسراع في قيامها ولتوعيض ما فاتنا بسبب التأخر في إنشائها .

"الرياض" : ما هو الذي فات بسبب التأخر في إنشاء الهيئة؟
الخبير: نحن عضو في التجارة الدولية منذ سنوات ، ولو تم الإسراع بإنشاء الهيئة عقب ستة أشهر من إقرارها لاستطعنا الاستفادة من المميزات المنوطة لنا داخل ضوابط المنظمة وهي عديدة إلا أننا نقف مكتوفي الأيدي عن الاستفادة منها ، وأي

أدار الندوة - محمد طامي العويد

مصدر سعودي صغير أو كبير يرغب في التصدير لبلد معينة سيواجه عائق الإغراق ، فمن الذي سيدافع عن ذلك المصنع وهو ما حصل مع سابق في وقت من الأوقات ، لا بد من جهة حكومية تكون المرجع الرسمي أمام الجهات الرسمية في الخارج ، وهذا هو المتبع في العالم كله ، يوجد اتفاقات وقعها المملكة مع دول مثل مصر وسوريا وغيرها ضمن التجارة البينية بين الدول العربية والمملكة قامت بدورها معهم وفتحت حدودها وأعلنت مميزات ، ونحن وعندما نرغب بالتصدير نواجه عوائق منع التصدير من قبل هذه الدول ، وهنا لا بد من دور حكومي يكون لنا المدافع والمحفز وهو الممثل بهيئة للصادرات ، والوقت ليس متأخر الآن لقيام الهيئة ولكن كان بالإمكان أن نستفيد أكثر لو كانت موجودة من قبل.

الحصان : الهيئة ستعمل على تغيير الخنفر بأن الصادرات تخدم التاجر فقط ، فمصانع الصادرات تعتمد لتعتبر نخل قومي وطني ، والصادرات هنا لا زالت تشكل مالا يزيد عن ١٠٪ من الناتج المحلي ، ويزداد الوضع تازماً وضرر مع القيمة الإجمالية لصادرات المملكة غير البترولية والتي سجلتها خلال شهر يوليو من العام الجاري ٢٠٠٩ م بانخفاضاً قدرت نسبة ب ٢٤ في المائة مقارنة بما سجلته في الشهر ذاته من العام الماضي ٢٠٠٨ م ، وإحصائية الاستراتيجية الوطنية وضعت في الحساب أن تمتد حتى ٢٪ ، وهذه النسبة الأخيرة من المفترض أننا حققناها منذ ٣ سنوات،

الدول تعتمد على عدة مصادر للدخل القوي البترول والمعادن والسياحة والصادرات، وعليه فلدينا تفتقر تصدير مشترك فيه جميعاً، ولا بد أن تتغير النظرة وبالتالي الموضوع لا يرتبط فقط بمصلحة التاجر، وأنتشر هنا بأن الهيئة ستعمل على دعم صناعات تعزز من حضور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، حتى الآن ٨٠٪ من مبالغ الدعم تذهب لمصانع معينة، والمصانع التي تشكل أكثر من ٨٠٪ من المساحة الصناعية لا تحصل سوى على ال ٢٠٪ المتبقية.

الخنفر: أنكر وزارة التجارة والصناعة.. في ظل تباطؤ التجارة الدولية الآن وكل لبه مشاكل في التصدير، هذا الوقت المناسب لقيام الهيئة ، وهي بحاجة لمقر وتأسيس وتجهيز وسياسة عدل ومستشارين ، وفي الوقت الذي تبدأ الأسواق في الانتعاش من جديد يمكننا فرض أنفسنا تصديرياً بقوة ، نحن لدينا معوقات داخلية وخارجية ، الداخلية نحلها مع عزوتنا ولكن الخارجية لن يحلها إلا الله ثم الهيئة ، وهي القناة الرسمية التي تستطيع التواصل مع الدول الأخرى كتفعيل الاتفاقات وحل مشاكل الشحن وغيره الكثير.

الحصان : حجم الصادرات ١٠٪ وكان المفروض تصل ٢٠٪ منذ زمن ، ولو كانت ٢٠٪ وتزلت قليلاً ٢٪ أو ٤٪ لن يؤثر ولكن أن لا تزيد عن ١٠٪ كما هي الآن وتتنص قليلاً كما يتوقع في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة فذلك مؤثر بدرجة كبيرة ، وهذا النقض لا يمكن تجاهل تأثيره في السياسة الاقتصادية العامة للبلد ، وتلك بسبب عدم إتاحة الفرصة للمستفيد أو المصنع أو القطاع الخاص للمشاركة في السياسات ، الآن بحياضية وصدق بدأت التجارة تتجه لنا بشكل جيد ، وهو ما دعانا للتجاوب مع "ندوة" جريدة الرياض " ، والتي نرجو من خلالها أن يصل صوتنا للمستفيدين عن الهيئة

خلال التصدير .

الخنفر : أهم تحديها الصادرات أنها تخلق وتعزز من فرص كبيرة جداً بالنسبة للصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذه الصناعات تخلق وثلافتها بشكل كبير جداً وتخلق قنوات لتسويق المواد الخام التي تنتجها " سابك " و " كبان " وستضيف قيمة إضافية للمنتج السعودي ، بعض الشركات توقع ارتفاعاً شراة مع الصينيين الذين يأخذون ٨٠٪ من منتج هذه الشركة ، كمنتج المانول ، يأخذونه ١٠٠ دولار ، ثم يصنعونه ويحولونه لنتا ب ٤٠٠ دولار ، فالقيمة الإضافية مفقودة عندنا ، تشجيع الصادرات سنخلق أسواق للتصدير ، وسنخلق ثقافة تصدير داخل المجتمع السعودي بكافة أطبافه ، فالمعضلة الآن أن أكثر الجهات الحكومية ثقافتها ضعيفة في التصدير وجيدة في الاستيراد ، أيضاً التصدير أكبر محفز للاستثمار وعندما تملك ميزات وبمئة جيدة للتصدير نتسبح للمستثمر على إقامة مشاريع في الداخل ، فالإشارة لنجاح الاستثمار الجيد لدينا لا يكفي ، فالمستثمر في النهاية سيستأصل ، هل هناك محفزات للتصدير ، والاتفاقيات التي توقعها مع الدول تعطي فيها ولا تأخذ ، ونحن أقل دول تستفيد من الأسواق ، ويدون التصدير يصعب الاعتماد على السوق الداخلي ، ولو بدأنا بتصدير العديد من ثلاث أو أربع سنوات لاستطعنا قطع الطريق على بعض الدول مثل اليمن وأثيوبيا والتي أنزكت ضعف التصدير لدينا وقامت بإنشاء مصانع اسمنت .

" الرياض " ما هي أفضل الصناعات التصديرية الغير بترولية والتي يمكن أن نحقق فيها نجاحا ، وما الذي يجب عمله لدم هذه الصناعات ؟

الكريديس : نحن دولة نفطية وعليه يجب دعم الصناعة البترولية والكيمائية ومشتقاتها بعد البترول ، لأن موادها الخام موجودة لدينا ، وعندئذ لن يبقى فقط تشجيع الصادرات من خلال إنشاء شركة كبرى تدعيناها الدولة ، ولدينا ميزة يمكن الاستفادة منها وهي رخص الوقود ، ومن ثم يتم إنشاء صندوق لدعم وتنمية الصادرات أسوة بصندوق التنمية الصناعي والعقاري لمساعدة أي مصنّع ،

الكريديس: حكومة خادم الحرمين الشريفين دائماً تتطلع لمصلحة الوطن بدليل نظرته بعيدة المدى والتي أقرت من خلالها إنشاء هيئة لتنمية الصادرات ، إلا أن هذه التوجهات لم تأخذ البعد الكافي والتفاعل من المعنيين ، وأقول لهؤلاء إن لم تفعل الهيئة فلن ترى الإستراتيجية الوطنية النور لأن أهدافها القيمة تبدو بصورة أعمق من

وليس له ، ولستأ تلك في أول اجتماع اجتماعنا في لجنتنا وتعمل لحل هذه العقبة ، نعم هناك معوقات ولكن ضعف الثقافة هي المشكلة وستشهد الرياض إقامة أول مؤتمر للمصنعات يضم معرض مصاحب عن المنتج السعودي المصدر يتم الترتيب له حالياً وينتظر أن يكون مطلع العام المقبل .

" الرياض " لماذا لم نستفد من تبادل التصدير مع كم هائل من المستوردات التي تقد للمملكة ، وما هي الحيزة التي أعطت الصين الحق في تقديم شكوى إغراق بينما الأمر في حقيقته أن صناعتنا هي من تعاني من الإغراق ؟

الخبير : تكرت تلك في الميزات الممنوحة لنا في الاتفاقيات مع هذه الدول بأنهم يستفيدوا منا وسوقنا مفتوحة لكل منتج أو مستورد ، أما كيف نستفيد نحن من أسواقهم فبالوسائل والمقومات التي تشجع على التصدير ، صندوق ضمان الصادرات وصندوق لتنمية الصادرات وإنشاء شركات تجارية على غرار شركة الصادرات السعودية وإنشاء شركة للشحن ، وذلك لن يكون ذا تأثير قوي إلا بوجود هيئة للمصنعات ، أيضاً لم نستفد من الأسواق الخارجية كما استفادت من أسواقنا بسبب المخارج التجارية في جميع سفارات في الخارج ، فأنها ضعيف ولم يكن لهم أي نشاط في دعم الصادرات ، ولكن بوجود الهيئة يمكن العمل على حل هذه المعضلات وكثير منها ، الهيئة أيضاً ليست من أفكارنا ، هي موجودة في العالم كله ، وكل بلد لديه هيئة للمصنعات أو مركز تنمية صادرات حكومي رسمي ، وهي مطلوبة لتكون المتحدث الحكومي الرسمي

وبعد إنشاء الصندوق تنشئ شركة كبرى للمصنعات تدعمها الدولة وتساهم فيها مع مساهمة القطاع الخاص ، لتقوم هذه الشركة بشراء المنتج من المصنعين وتصدره ، وعليه يمكن توقع نجاح باهر للإستراتيجية الوطنية عندما تركز على صناعتين وتنشئ صندوق للمصنعات .

" الرياض " :

لماذا لا نشهد إقامة

معرض يضم كل الصناعات التي ثالث على استحسان الدول والصناعات الأخرى القابلة للتصدير على غرار مركز المنتجات الوطنية وليكون على الأقل داعماً لثقافة التصدير التي تشككون من ضعفها .

العيسى : مسألة الثقافة التصديرية هي في صلب وأساس ملف التصدير ، تحوينا في المملكة سواء في القطاع العام أو الخاص أن تكون مستوردين ولا أحد مقتنع بجدوى وإمكانية أن تكون في مصاف الدول المصدرة خلاف البترول ، ومن له علاقة بالأعمال التجارية لا يعلم حتى عن الفائدة أو العائد من التصدير ، والمصنعين لا يملكون ثقافة التصدير إما لأنه لم يفكر في التصدير أو يعتقد أنه شيء صعب وخطير وحتى لو لم يفهم العوائق .. يتوقع أن التصدير غيره

أمام الهيئة والمحكم التجارية، لتكون المدافع عن شؤوننا، فإذا رغبت على سبيل المثال أن أصدر للمبتدأ أو بنجلادش أو أمريكا وحدث أن تعرضت لتهمة الإغراق والبيع بسعر اقل من هو قبل أحد المصنعين من يدافع عني أمام المحاكم التجارية غير هيئة صادرات حكومية رسمية كالهيئة المنتظرة، ولو كانت موجودة على سبيل المثال في الدعوى الصينية ضد الإغراق السعودي لأمكن الوقوف على الأمر بصورة جيدة، ويمكن أن نستفيد منهم كما استفادوا منا بتفعيل الميزات الممنوحة لنا تحت مظلة هيئة الصادرات، ولو أن الطموح يسع لعمل أكبر لطالبت بوزارة للتجارة الدولية!

الرياض " هل يوجد إحصائيات عن عدد المصانع المصدرة أين البيانات الوافية للتصدير وكيف نتكلم عن ضعف ثقافة التصدير ولم نهئى البيانات التصديرية بصورة واقية لتبنى عليها المصانع خطط التصدير؟

الحصان: لدينا نقص في معلومتين وذلك يعود بي لسؤال .. لماذا لم نستقل الحكم الهائل من المستوردات القادمة بالتصدير، بسبب افتقارنا للبيانات التي يجب أن تمد بها التجار وتوجههم للصناعة التي تحمل جدوى الاستثمار فيها، ولا بد أن تعرف أكثر عن مصادر الاستيراد، مثل حجم واردات المملكة ١٣ مليار، المستثمر لا يملك بيانات مثل هذه، وهذا دور إدارة التراخيص بوزارة التجارة والصناعة لتوجيه الفرص.

الخنيفر: حول هذه الجزئية وزارة التخطيط في ٢٠٠٩ م تعطيني تقارير وبيانات ٢٠٠٧، وكل جهة لديها إحصائياتها الخاصة بالاستيراد والتصدير أو غيره بصورة مختلفة عن غيرها من الجهات .. العيسى: وهذه التقارير معلوماتها قديمة وقراءتها ليست سهلة أو منظمة.

الحصان: مثلاً كيف يتم إصدار تراخيص لمصانع الإسمنت، لا يكفي أن نعظم مثلاً أنها بحدود ٥٠ ترخيص، كل مصنع يقدم للحصول على ترخيص لا بد أن أمضى له المعلومات من المصانع القائمة أو تحت الإنشاء والطاقة الإنتاجية والمصانع المرخصة والتي هي في طور الإنشاء ثم أوجهه للمصانع للأهم التوجه لها وهذا الأمر مهم بالذات عندما ينوي المتاجر التصدير.

الكريديس: هناك نقص في المعلومات لدى الجهات ولكن نقص المعلومة في الصادرات أهم لأن تجاؤها بقرارات واستراتيجيات في الداخل والخارج ولدينا فقرة من حيث المعلومات والدراسات، الدول تصدر القرارات والاستراتيجيات بناء على معلومات والمسئول عن ذلك وزارتي

التخطيط والتجارة والصناعة وبيئاته الهيئة يمكن المطالبة بذلك.

الرياض " : ألا تتخفقون أن تأتي مهام الهيئة المنتظرة بصورة ضعيفة لا تحقق طموح التصدير، كما هو مركز تنمية الصادرات؟

الخنيفر: إذا عملت الهيئة ما تعامل الهيئات الأخرى كهيئة الاستثمار (الملة)، وكانت برأس مال لا يقل عن ٧٠ مليون ريال، فسيكون لها شأن مختلف، ونعتقد أن عدم جدوى المتابعة أو ضعف جدوى المتابعة بمركز تنمية الصادرات التابع لمجلس الغرف أجبرنا كمصنعين ومصيرين على تأسيس اللجنة على الأقل لإيصال صوتنا ورغبتنا بتفعيل قرار مجلس الوزراء بإنشاء الهيئة. الرياض " الآن ما هي أدوات تجهيز الهيئة بالصورة المطلوبة؟

الحصان: كون " التجارة " هي من يقوم بدور خدمة الصادرات - وحتى قيام الهيئة - اقترح علينا تشكيل فريق يشارك فيه القطاع الصناعي لحصر جميع المعوقات التصديرية فوراً وإجراء الدراسات العاجلة بشأن ذلك.

الخنيفر: من حلول تنمية الصادرات إنشاء شركات تجارية واستثمارية (TRADING HOUSE) مثل شركة الصادرات، وسرعة الاستفادة من الميزات الممنوحة للمملكة في اتفاقيات التجارة الدولية وتشجيع قيام شركات الشحن، نحن لا نستطيع الآن التصدير لشمال أفريقيا بسبب قضية ما يسمى بالمسافة، فكمية البضائع المتوفرة في الجبل والدمام لا تستطيع ملء باخرة كبيرة ضخمة. فيضطر بعض المصدرين تحميلها في دبي لوجود باخرة كبيرة لكي، ونحن لا نستطيع أن ننافس في شمال أفريقيا، لا بد من تفعيل الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية والإسلامية وغيرها بين المملكة ولا بد من نشر الثقافة التصديرية لدى المصانع السعودية وسرعة بدء عمل الهيئة، هذه برأيي أولى الحلول للعاجلة تصديرياً.

العيسى: كثير من المصانع السعودية تصدر ولكن عن طريق بعض الدول الأخرى وليس عن طريق المملكة مباشرة، المنتج السعودي في العراق على سبيل المثال له اسم قوي وعليه طلب ونحن لازلنا غير قادرين على الاستفادة من هذه الفرصة بسبب الحدود التي لا تزال مغلقة، ونتمنى أن يتجلى بفتحها وبالأخص منفذ " جديدة عرعر " وهو جاهز لاستقبال البضائع وبه منطقة مجهزة لتبديل وإعادة تحميل البضائع والمفقد جاهز ولكنه مغلق بسبب الأوضاع الأمنية ونتمنى الإسراع بفتحه فالأوضاع في العراق بدأت ولله الحمد، وظروف العراق الآن تحتم عليها الاستيراد بشكل ضخم، تركيا تصدر مباشرة للعراق ونحن عن طريق دول أخرى وهذا يزيد تكلفة الشحن ويؤخر التصدير.



الكريديس والخبير والحمان خلال التوبة